الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

21 **ذو الحجة** 1438 –12 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

بعد البيان السعودي.. البحرين والإمارات تستنكران إهانة الحاج القطري والاعتداء عليه

المري شكر المملكة فعذبه • نظام الحمدين«

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4205647

اليوم- عواصم

مسرحية جديدة نسجها «تنظيم الحمدين»، وأعدتها وأخرجتها خلايا عزمي بشارة في مشهد تمثيلي هزيل، أثبت اتجاه الدوحة نحو إعلام الكذب والادعاء والتدليس، ليظهر مقطع فيديو اعتداء بالضرب وشتائم لرجل مقيد، ليدعي مغردو »سوشيال ميديا الظل» أن الفيديو يوثق لاعتداء على حاج قطري من قبل السلطات السعودية، فيما لم يكن هذا المعتدى عليه غير «حمد المري.«

ويؤكد الفيديو افتراءات «نظام الحمدين»، موضحا للقاصي والداني أن الاعتداء جاء على المتضرر القطري حمد المري، مباشرة بعد استضافته في عدة وسائل إعلام ومنها قناة «الإخبارية» للحديث عن المشاعر المقدسة، وثمن خلالها مكرمة خادم الحرمين الشريفين، مشيدا بقيادة المملكة ومواطنيها وخدمتهم لضيوف الرحمن.

ويأتي هذا الاعتداء لمخالفته الخطاب الرسمي لسلطات الدوحة التي تنكر وجود حجاج قطريين، خاصة بعد تقديره للخدمات التي حظي بها وزملاؤه الحجاج وتسهيل أمورهم ما يتنافى مع تصريحات مسؤولي دولة قطر.

استنكار حقوقي

وفيما طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة حكومة قطر بالمسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح «المري» كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود، استنكرت أمس منظمتان حقوقيتان بالإمارات والبحرين الاعتداء الذي تعرض له المواطن القطري حمد المري، بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر.

وأعرب مركز المنامة لحقوق الإنسان عن «أسفه للاعتداء اللفظي والبدني الذي تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري على خلفية قيامه بأداء فريضة الحج وزيارته للمملكة العربية السعودية في مخالفة صريحة من قبل السلطات في الدوحة للمواثيق والصكوك الحقوقية الدولية، فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد وكافة المبادئ الإنسانية والأعراف والأخلاق الإسلامية والعربية.«

ووفقا لوكالة الأنباء البحرينية، فقد استنكر المركز «مثل هذا الاعتداء في ظل تهاون السلطات في الدوحة في توفير الأمن والأمان لمواطنيها ومخالفة الدوحة للالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة إلى جملة من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الخليجي لحقوق الإنسان.«

ودعا المركز البحريني، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية لمراقبة مثل هذه الانتهاكات الجسيمة في بلادها بشكل موضوعي ومستقل، وحث في ذات الوقت المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية للوقوف على ملابسات ما تعرض له المري لضمان الكشف عن مصيره وحمايته من الاعتداءات التي يتعرض لها والتأكد من سلامته.

المري استُقبل بالورود من وكيل محافظة الأحساء بعد وصوله قادما من الحج)تصوير: إبراهيم السقوفي(

تأييد للمملكة

إلى ذلك أيدت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان البيان الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الذي استنكر ما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية. بحسب ما أوردته »واس.«

وأكد رئيس الجمعية محمد سالم بن ضويعن الكعبي «أن هذه الأفعال مجتمعة وفرادى تعد جرائم ضد الإنسانية، حاثا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر ومنظمات حقوق الإنسان الدولية كافة، على الاستجابة لدعوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها؛ والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة بسبب ممارسته حقه في أداء فريضة الحج.«

وأعرب الكعبي عن تأييده لمطالب جمعية حقوق الإنسان في المملكة بضرورة أن تتحمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وجمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان في العالم مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه المواطنين القطريين الذين أدوا فريضة الحج؛ والعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة قد أعربت الأحد، عن استنكارها لانتهاك حقوق المواطن القطري حمد عبدالهادي المري، وتعرضه للضرب والإهانة والتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة متجها إلى دولة قطر، مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس، ما يعد ذلك جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

متابعة سعودية

وقال بيان الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة: «إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين، وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين.«

ووفقا للبيان «غادر المري المملكة سالماً معافى في 1438/12/15، والتي سبق وان دخل أراضيها عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين، وكان دخوله بتاريخ 1438/12/2، حسب جواز سفره بالرقم (01332918.«(

وأضافت الجمعية الوطنية: «لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه؛ لكن ذلك استحال تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه.«

ودعت الجمعية في بيانها «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية، وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير المري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته حقه في أداء فريضة الحج، وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتعذيبه»، مطالبة «جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم.«

وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، وأهابت بنظيرتها القطرية وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم، تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه جميع الحجاج القطريين، والعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم، مؤكدة في ختام بيانها «أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.«

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«شوروريون» يسلخون «العقاري» من مسماه ويطلقون عليه «مسوق البنوك التجارية»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23993579

الرياض - سعاد الشمراني

استهل مجلس الشورى أولى جلساته بعد إجازة عيد الأضحى بمناقشة صندوق التنمية العقاري السنوي، وأطلق الأعضاء مسمى جديداً عليه هو «مسوق البنوك التجارية»، بعد أن حول الصندوق المواطنين الذين هم على قوائم الانتظار منذ سنوات إلى البنوك التجارية .وتساءل الأعضاء عن أين ذهب الدعم الحكومي السخي بعد تعذر الصندوق بعدم وجود مبالغ كافية للإقراض، وتخوفوا من إصابة الصندوق بعدوى وزارة الإسكان المريضة باختراع منتجات سكنية غير واضحة . جاء ذلك خلال مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية .وطالبت الدكتورة سامية بخاري في مداخلتها، التي استهلتها بالقول إن «السكن وطن»، بإلزام الصندوق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 82 لعام 1435هـ، الذي نص على سريان أحكام الدعم السكني على جميع طلبات القروض السكنية المقدمة من صندوق التنمية العقاري باستثناء الطلبات المقدمة على الصندوق التي لأصحابها أرقاما قبل 23-7-1432هـ فإنها لا تعامل بالنظام الجديد وتعامل بالإجراءات المعمول بها قبل العمل بهذا التنظيم، وأن يصرف الصندوق المبالغ اللازمة من رأسماله الحالي .وأضافت بخاري: «تحويل جميع من في قوائم الانتظار إلى البنوك التجارية حولهم من مستفيدين إلى متضررين، وعدم استفادة العديد من المواطنين من كامل القرض البالغ 500 ألف، إذ تجاوزت أعمارهم الـ50 عاماً فلا يتم منحهم كامل القرض، بل يمنح جزءاً منه وفق العمر .«وأكدت أن الفوائد التي تحصل عليها البنوك (أو تكاليف التمويل) هي عبء آخر على المواطن، إذ ذكر أمين لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية ان الصندوق لا يعطي ضماناً للبنوك عن التمويل السكني، ولذلك تطبق على المقترض السياسات الموحدة، والبنوك تحصل على أرباح متفاوتة وهناك اعتبارات تتحكم بالنسبة منها المدة والقيمة والجدارة الانتمائية .وحثت بضرورة أن يلتزم الصندوق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي استثنى المتقدمين قبل تاريخ 23-7-1432هـ، مطالبة بإعفاء جنودنا البواسل المشاركين بعاصفة الحزم وإعادة الأمل من سداد القروض التي على الصندوق. وطرحت بخاري ملاحظة تتعلق بالقروض المتعثرة التي بلغت 30 بليون ريال سبق وأعلن صندوق التنمية العقاري عام 2016هـ، أنه قرر التعاقد مع محصلين لتحصيل الأقساط المتأخرة من المستفيدين من القروض العقارية، وأن المحصل سيتولى المطالبة والمتابعة لدى الجهات التنفيذية والقضائية في مقابل مكافأة مقطوعة وقدرها 500ريال عن كل قسط يتم سداده .واعتبر الدكتور سلطان آل فارح الصندوق العقاري شريكاً مع البنوك التجارية في وضع العراقيل أمام المستفيدين، في حين قارنت الدكتورة جواهر العنزي حال الصندوق بين الأمس واليوم، وقالت إن هناك فجوة كبيرة لا بد من ردمها بطريقة مناسبة ومتوائمة مع توجهات المملكة وطموحها .وأضافت: «بالأمس كان كل متقدم يأخذ 500 ألف ريال بغض النظر عن راتبه أو ديونه، أما الآن فإن القرض بحسب راتبه وديونه وبراءة ذمته من سمة، وبالأمس كان القرض حسناً من دون أي فوائد بل يُسقط جزء من القرض، أما الآن فهو بفوائد بنكية تُثقل كاهل المواطن .«وتابعت: «بالأمس كان أول قسط يُسدد بعد سنتين، أما الآن فالتسديد من أول شهر، إضافة إلى مصاريف إدارية للبنك خلال توقيع عقد شراء البيت، وبالأمس كان بإمكان المواطن بناء الأرض المملوكة، أما الآن فالبنك لا يسمح إلا بشراء الجاهز من الفلل الكرتونية التي يلعب فيها الحظ دوره، من دون وجود جهة ضامنة لجودة هذه المباني، كما كان الجميع يتساوى في الحصول على كامل المبلغ، أما الآن فبعض المتقدمين لن يحصلوا على المبلغ كاملاً أو نهائياً بسبب القرب من سن التقاعد أو بلوغه .«وزادت: «بالأمس كانت الأرامل ومحدودي الدخل بل وحتى غير الموظفين يحصلون على القرض، أما اليوم فلا بد من الخضوع لشروط البنك التي تستبعدهم، كما كانت الدولة تتحمل تسديد الدين إذا توفي المقترض، أما اليوم فهو مسؤولية الورثة». وردت العنزي على محاججة الصندوق بعدم وجود مبالغ كافية للإقراض، متسائلة: أين ذهب الدعم الحكومي السخي؟ معتبرة أن تحجج الصندوق بعدم تسديد المقترضين يدل على ضعف إدارته المالية والقانونية التي لم تسن من الأنظمة ما يحفظ أصولها المالية .وتساءلت: «بعد

كل ما عرضته هل سيحافظ الصندوق على مسماه صندوق التنمية العقاري، أم يتبدل مسماه إلى مسوق البنوك العقارية .«
أما الدكتور محمد آل ناجي، فقال إن الصندوق في الآونة الأخيرة غير ممنهج في إقراضه، ما تسبب في ظهور بعض المشكلات للمواطنين والصندوق، فهو لديه 100 ألف موافقة إقراض، ولم يتسلمها أصحابها إما لعدم توافر أرض أو عدم توافر منتج سكني، والصندوق لديه نحو مليون طلب بالانتظار، وعلى وزارة الإسكان حل هذه المشكلة ووضع آليات لإيجاد أراض يستطيع المواطن أن يشتريها .وتخوف آل ناجي من إصابة الصندوق بعدوى من وزارة الإسكان المرضية في ما يسمى بالمنتجات السكنية ومعظمها غامض، مطالباً من الصندوق توضيح وجهة النظر في المنتجات السكنية ليفهمها المواطن ويشعر بفائدتها .وأشار الأمير خالد آل سعود إلى أن توقف الصندوق العقاري عن التمويل المباشر يُخل بالقطاع السكني، وشدد في الوقت نفسه على ضرورة مساواته بالقطاعين الزراعي والصناعي.
»عضو شورى» يتساءل عن 182 بليون قدمت للصندوق العقاري في عام واحد طالب عضو مجلس الشورى الدكتور سلطان آل فارح بمساءلة صندوق التنمية العقاري عن 182 بليون ريال كانت رأسمال للصندوق خلال عام واحد، وماذا استفاد منها؟ وأين صرفها؟ منتقداً تقريرها غير الوافي المقدم للشورى، والذي لم يقدم تفصيلات مالية .وطالب بإلغاء الصندوق وحله نهائياً، وتسليم المبالغ المصروفة عليه إلى وزارة الإسكان، لفشلها في تقديم آلية واضحة عن استحقاق المواطنين، وعن ماهية الشروط، كما أنها فشلت في التحصيل من المتأخرين في السداد الذين وصلوا إلى 58 في المئة، أي 30 بليون ريال لم تحصّل .وأشار آل فارح إلى أن الصندوق تحالف مع المصارف في وضع العراقيل أمام المواطنين وتحصيل المصارف فوائد من ورائهم، ولذلك لم يحل الصندوق أية مشكلة لتوفير السكن.

»العمل« تحدد آليات منح الجمعيات الأهلية ولجان التنمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23993581

حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الآليات الجديدة لمنح الجمعيات الأهلية للفترة الثانية للمنح، من خلال معادلات تراعي خصائص وظروف الجمعيات وطبيعة البرامج التي تعتزم القيام بها، التي تتطلب دعم الوزارة لها.
وأوضحت الوزارة أنها تراعي عند تقديم الدعم المالي للجمعيات الأهلية ولجان التنمية معايير متعلقة بمراكز التنمية التي تنتمي إليها تلك الجمعيات واللجان، إضافة إلى مسارات مفتوحة لكل جمعية ولجنة تنمية.
وضمن المعايير المتعلقة بمراكز التنمية، تأخذ الوزارة عوامل نسبة عدد الجمعيات الأهلية التابعة والمتطوعين والموظفين في الجمعيات ووقوعها في الحد الجنوبي ووقوعها ضمن المناطق الأقل نمواً والبعد عن المانحين وحداثة الجمعية.
أما بالنسبة للجان التنمية الأهلية، فتراعي الوزارة عند المنح معايير نسبة عدد اللجان والبرامج ووقوعها في الحد الجنوبي ووقوعها ضمن المناطق الأقل نمواً والبعد عن المانحين، إضافة إلى نسبة السكان داخل النطاق.
وحددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خمسة مسارات للمنح هي: التميز المؤسسي، ودعم القطاع غير الربحي، والتدريب والتعليم ورأس المال البشري، والبرامج التنموية والاجتماعية، والبحوث وحملات التوعية والتأييد.
وحول أولويات المنح، أوضحت الوزارة، أن الأولوية هي للمشاريع الأعلى تقييماً ثم التي تليها في التقييم، مضيفة أنَّ الجمعيات واللجان التي لم تحصل على دعم في الفترة الأولى خلال هذا العام ستتمتع بالأولوية مقارنة بتلك التي حصلت على الدعم، وكذلك الجمعيات التي لا تتمتع بالاستدامة المالية، وأيضاً الجمعيات التي تبعد عن مركز البلد أكثر من 80 كيلومتراً.
وبين المشرف على مسار المنح الدكتور علي الفوزان، أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسعى إلى تطوير القطاع غير الربحي وتمكينه من أداء دوره على أكمل وجه، لإنجاحه في تحقيق الجزء الخاص به من رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020.
وقال إنه من خلال تجديد آلية دعم الجمعيات الأهلية ولجان التنمية الأهلية ووضع معايير دقيقة في تنويع المنح وزيادتها وضمان توزيعها على مؤسسات القطاع غير الربحي في أنحاء المملكة ومراعاة الأولويات التنموية في ذلك، فإنّ الوزارة

تؤدي دوراً مهماً في التأكد من ازدهار هذا القطاع ووصوله إلى أكبر شريحة من المستفيدين، مع استدامة الفائدة التي يحصلون عليها بأكبر قدرٍ ممكن.
وكانت وزارة العمل دعت أخيراً اللجان والجمعيات الأهلية والتعاونية، إلى تغيير حساباتها البنكية الفرعية إلى رئيسة.

«الخدمة المدنية» تعتمد تقويم برنامج تطوير الموارد البشرية للموظفين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23993580

الرياض - «الحياة»
وافق وزير الخدمة المدنية المكلف الدكتور عصام بن سعيد، على اعتماد تقييم برنامج تطوير الموارد البشرية، الذي سينفذ لمدة عام دراسي بعد الدرجة الجامعية في معهد الإدارة العامة، وذلك بهدف منح الموظف الحاصل على البرنامج درجة إضافية، شريطة الموافقة المسبقة من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية على إيفاد الموظف للحصول على البرنامج. واشتملت الموافقة على شرط اجتياز الموظف لهذا البرنامج بتقدير لا يقل عن جيد، مع عدم الاستفادة من البرنامج لأي غرض وظيفي آخر من الموظف، على أن يتجانس البرنامج مع طبيعة العمل وممارساته الفعلية.
ويأتي ذلك في إطار اهتمام وزارة الخدمة المدنية بالموظفين وسعيها المستمر لتطوير مهاراتهم وقدراتهم العلمية بما ينعكس إيجاباً على أدائهم الوظيفي، ويتماشى مع تحقيق أهداف برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية، وسعي الوزارة الدائم في تطوير الموارد البشرية لتواكب المستجدات والمتغيرات التي تطرأ بين الحين والآخر في مجال الخدمة المدنية، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.

«الجوازات»: منح الإقامة النظامية لحاملي «هوية زائر» من الأشقاء اليمنيين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23994335

الرياض - «الحياة»
تبدأ وزارة الداخلية، ممثلة بالمديرية العامة للجوازات، منح الإقامة النظامية لحاملي «هوية زائر» من الأشقاء اليمنيين، بحسب التعليمات المنظمة لذلك، اعتباراً من السبت المقبل. وأكدت الضوابط أن يحمل المستفيد جواز سفر يمني و«هوية زائر» سارية المفعول، واستكمال إجراءات خدمة «إشعار أهلية عمل»، للتعاقد بين الزائر اليمني وصاحب العمل (الأفراد، أو المؤسسات، أو الشركات) وفق الضوابط المعمول بها في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما يمكن للأفراد دخول نظام «مساند» للحصول على الخدمة بضوابطها، وتقرير طبي آلي من المستشفيات والمراكز الطبية، وتأمين طبي للعمالة التابعة للشركات أو المؤسسات، وسداد رسوم الاستقدام، وسداد رسوم إصدار «هوية مقيم .«وبيّنت الجوازات أن

الفئات غير المستفيدة من الأمر السامي الكريم هم التابعون لحاملي «هوية زائر»، ممن كان دخوله المملكة بطريقة نظامية وحصل على «هوية زائر». ودعت المديرية العامة للجوازات جميع أصحاب العمل من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات إلى الاستفادة من خدمات وزارة الداخلية الإلكترونية (أبشر، ومقيم) لإصدار «هوية مقيم» وطلب طباعتها وتوصيلها من طريق البريد السعودي (خدمة واصل)، مؤكدةً أنه لن يتم استقبال طلبات إصدار هوية مقيم أو طباعتها بالمراجعة التقليدية لإدارات الجوازات، مشيرة إلى أنه للرد على جميع الاستفسارات والتواصل مع المستفيدين خصصت البريد الإلكتروني، وحساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي ويأتي هذا الإعلان إنفاذاً للأمر السامي الكريم بالموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع المقيمين في المملكة بطريقة غير نظامية من أبناء الجمهورية اليمنية الشقيقة، بمنحهم تأشيرات زيارة مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد، استثناءً من نظام الإقامة، مع وضع الضوابط التنفيذية لتحويل بطاقة زائر إلى إقامة عمل، وامتداداً للدعم المستمر والمواقف الأخوية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للشعب اليمني الشقيق.

توحيد دعم الكهرباء لمستفيدي الضمان دون النظر إلى الطقس

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539893

أمين رزق – جدة:
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية توحيد دعم الكهرباء لمستفيدي الضمان الاجتماعي، نافية عبر موقعها الإلكتروني أن تكون القيمة متغيرة حسب نوع الطقس. واقترب دعم فواتير الكهرباء للمستفيدين من الضمان من 800 مليون ريال العام الماضي، ويختلف الدعم حسب عدد أفراد الأسرة، ويبدأ من حوالي 80 ريالًا للفرد الواحد إلى أكثر من 500 ريال للأسرة التي تضم أكثر من 15 فردًا. ويستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي حاليًا حوالي 880 ألف حالة ضمانية بعد استبعاد الآلاف العام الماضي لعدم انطباق الشروط عليهم. وعلى صعيد آخر، أشارت الوزارة إلى أن المرأة المتزوجة لا تشملها المساعدة المقطوعة والتي تصل إلى 30 ألف ريال حسب عدد أفراد الأسرة أيضًا، ويتم التقديم لهذه المساعدة عبر مكاتب الضمان الاجتماعي، ويجوز التقديم لها للمرة الثانية بعد مرور عام على الاستفادة منها للمرة الأولى. وأشارت الوزارة إلى أن الطالبة المطلقة لا تسقط من الضمان أو المكافاة الجامعية .ويبلغ إجمالي ما يتم إنفاقه شهريًا لمستحقي الضمان حوالي 1.4 مليار ريال، وأشارت الوزارة إلى إمكانية التسجيل بالتأمينات لأكثر من منشأة، مع احتساب نسبة التوطين على منشأة واحدة فقط، وتشكو الجهات المختصة من ارتفاع نسبة التسرب الوظيفي، مما يفاقم من مشكلة البطالة.

1700موظف يشكون وزاراتهم لديوان المظالم خلال 2016

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539880

سعيدالزهراني ـ الطائف
A A

9

تقدم أكثر من 1700 موظف، في مختلف القطاعات الحكومية، بشكاوى ضد وزاراتهم إلى ديوان المظالم، خلال عام 2016؛ يطالبون بإنصافهم من بعض القرارات، التي يرون صدورها ضدهم بغير وجه حق. وأوضحت مصادر لـ«المدينة»، أن هذه التظلمات تشمل 271 شكوى ضد وزارة الخدمة المدنية، وحدها، فيما توزع العدد الباقي، ضد مختلف الوزارات. وكشف تقرير رسمي، لوزارة الخدمة المدنية، أن الوزارة تابعت العديد من القضايا المتعلقة بموظفي الدولة، التي أقيمت ضد تلك الوزارات المختلفة، حول ما يتعلق بأنظمة وشؤون الخدمة المدنية. وأوضحت أن الباحثين، والمستشارين بالوزارة، تابعوا جميع القضايا، ضد وزارة الخدمة وقدموا لديوان المظالم، المذكرات، والردود النظامية، اللازمة لإنهاء هذه الخصومات. تجدر الإشارة إلى أن عددا من الوزارات أنشأت خلال العامين الماضيين إدارت للموارد البشرية، والتواصل الداخلي، لاستقبال تظلمات الموظفين على القرارات الصادرة بحقهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

12شكوى يوميا ضد مكاتب وشركات الاستقدام في السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/12/article_1250141.html

عبد السلام الثميري من الرياض

نظرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في 4221 شكوى تقدم بها عملاء ضد مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق السعودية خلال 2016، وذلك بمتوسط 12 شكوى يوميا.

وحسب إحصائية صادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اطلعت "الاقتصادية "عليها، فقد شكلت منطقة الرياض العدد الأكبر من هذه البلاغات بنحو 25 في المائة، تلتها منطقة مكة المكرمة. وشكل التأخير في استقدام العمالة نحو 55 في المائة من هذه الشكاوى.

يأتي ذلك في الوقت التي تعاملت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع 174 شكوى مقدمة من العملاء على مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف المناطق منذ شهر كانون الثاني (يناير) حتى شهر نيسان (أبريل) الماضي. ونفذت فرق التفتيش الميدانية التابعة للوزارة نحو 661 زيارة تفتيشية ميدانية على مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق المملكة، من بداية كانون الثاني (يناير (حتى نهاية نيسان (أبريل) الماضي؛ للتأكد من التزامها بضوابط وقواعد الاستقدام، وتقديم خدمات العمالة واللائحة التنفيذية لنظام العمل. وأكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، استمرار الحملات والزيارات الرقابية على مختلف مكاتب وشركات الاستقدام في المملكة للتحقق من تطبيق الأنظمة، والتحقق من مدى التزام مزودي الخدمة (مكاتب وشركات) بالضوابط والقواعد الخاصة بالاستقدام. يذكر أن موقع "مساند" يعد إحدى مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تربط الجهات المعنية المسؤولة بكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة، حيث بلغ عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة 605 مكاتب (مكتب وشركة استقدام)، في حين بلغ عدد العمالة المستفيدة من الموقع 61411عاملا وعاملة، إضافة إلى وجود أكثر من 40 ألف سيرة ذاتية لعمال الخدمة المنزلية في الموقع. ويعد "مساند" نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام، من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج، إذ يهدف إلى تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة، عبر تنسيق العلاقة بين مزودي الخدمة (مكاتب وشركات الاستقدام)، وأصحاب العمل المستفيدين من الخدمات التي يقدمها "مساند"، وعمال الخدمة المنزلية، من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية، تستهدف أصحاب العمل ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.

الطبيب والمريض حقوق وواجبات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1622592

ياسر بن علي المعارك

آخر ما يمكن أن يخطر على البال.. أن تتحول المستشفيات إلى حلبات للمصارعة.. يزأر فيها المريض أو أحد ذويه في وجه الطبيب أو الطاقم المساعد، أو يتحول فيها الطبيب إلى نمر مفترس لا يأبه بمريض، ويسوم مراجعيه سوء العذاب والتجاهل!

مثل هذه الأجواء المسمومة حين تسود، تكون النتيجة فقدان المرضى لحقهم في الخدمة الطبية التي يستحقونها، وفشل الطبيب في اتخاذ القرارات العلاجية الصحيحة لصالح المرضى المراجعين.

وحسنا فعلت وزارة الصحة بوقوفها الكامل مع الأطباء والفريق الصحي ورفضها الاعتداء عليهم لأي سبب كان، بل وتبنيها الملاحقة القانونية للمحافظة على حقوق منسوبيها وحقوق المنشآت الصحية من كل ما يسيء للعمل فيها، ورغم أن مثل تلك الحوادث التي ذكرناها نادرة الوقوع، لكنها تكون خطيرة النتائج ما يستدعي الحسم وسرعة القضاء عليها.

ومن المعروف أن تلك السلبيات لا تحدث إلا من مريض أو مرافقين من ذوي الخلق السيئ، أو من طبيب متساهل متعال لا يؤدي واجبه على أكمل وجه، لذا فمن الأهمية التوعية بالحقوق والواجبات التي تحكم العلاقة بين المريض والطبيب، فمن واجبات الطبيب المعروفة تقديم خدمات الرعاية الصحية على أكمل وجه دون تفرقة بين المرضى سواء كان وزيرا او خفيرا، فيستمع للشكوى بصدر رحب ويحسن معاملة مرضاه ويحترم إنسانيتهم ويحافظ على أسرارهم وبياناتهم، اما المريض فيجب عليه احترام العاملين الصحيين وعدم التعدي عليهم بأي شكل كان لفظيا أو جسديا وان يعي بأن انشغال الطبيب قد يكون بسبب حالات حرجة تتهدد الحياة وتتطلب التدخل العاجل.

ولإيضاح الحقوق والواجبات يتطلب من وزارة الصحة تفعيل اللوائح الخاصة بحقوق المرضى من خلال دعم إدارات حقوق المرضى وإيجاد نظام مناوبات في اقسام الطوارئ على مدار الساعة وتعزيز جوانب التوعية بطبيعة عمل الأطباء، مع العمل على حفظ حقوق الطرفين بالوقوف على مسافة واحدة من الحياد والاستمرار في الخطوات القانونية ضد من يعتدي على منسوبيها، وأيضا فرض عقوبات على الأطباء والطواقم الطبية المتقاعسين عن تأدية واجبهم الإنساني مهما علا شأنهم العلمي أو الوظيفي أو الاجتماعي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عقود التشغيل الحكومية بأيدي مواطنين كحل للبطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/11/article_1249456.html

خالد السليمان

في تقرير حديث حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية شهر ذي الحجة الحالي موعدا لبدء تطبيق النسب الجديدة في برنامج "نطاقات"، مؤكدة أن إقرار نسب التوطين المطلوبة من قبل منشآت سوق العمل في البرنامج يأتي في سياق التعامل الفعال مع المتغيرات في سوق العمل المحلية، وأوضح الناطق الرسمي للوزارة أن "نطاقات" يهدف إلى تحسين أداء السوق وتطويره، ورفع جودة التوظيف، وتوليد فرص عمل لائقة لأبناء الوطن وبناته، وإيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة، والقضاء على التوطين غير المنتج.

وأشار التقرير إلى أن الوزارة حددت نسب التوطين وفقا لأنواع الأنشطة الاقتصادية للمنشآت وأحجامها. وليصبح عنصر المقارنة أكثر عدلا بين المنشآت المتشابهة في النشاط والحجم، استحدثت الوزارة بعض الأنشطة الجديدة، كما أعادت تقسيم المنشآت الصغيرة الحجم إلى منشآت صغيرة (أ) ومنشآت صغيرة (ب). وأوضح أن تطوير "نطاقات" يأتي في إطار مساعي الوزارة إلى توفير مزيد من الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص، والإسهام في تحقيق مستهدفات التوطين في برنامج "التحول الوطني 2020"، انطلاقًا من "رؤية المملكة 2030."

جهود متسارعة تبذلها الوزارة لمواجهة ازدياد أرقام البطالة بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها اقتصادنا بسبب استمرار المستويات المنخفضة لأسعار النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من ميزانية المملكة.

وجهة نظري تختلف مع دور الوزارة الذي ذكر "توليد فرص عمل لائقة لأبناء الوطن وبناته" لاعتقادي أن مسؤولية التوليد للوظائف ترتبط بوزارة التخطيط التي تبني الخطط الاقتصادية ودور وزارة العمل هو قيادة عملية الإحلال بما لا يضع عوائق وتحديات أمام القطاع الخاص شريك الوزارة في تحقيق الإحلال.

وهنا أتساءل هل زيادة نسب التوطين لقطاعات الاقتصاد المختلفة في نطاقات المحدث ستسهم في الإحلال؟ وأجيب نعم بكل تأكيد ولكن هل درسنا أثرها الاقتصادي المباشر في كل مواطن بانعكاس تلك التكلفة على ارتفاع تكلفة كل الخدمات التي يحصل عليها، هل هذا ما تطمح إليه الوزارة بزيادة تكلفة المعيشة، سؤال أطرحه لمسؤوليها؟

إجمالي عدد البطالة تقريبا 750 ألفا وعدد العاملين غير السعوديين يتعدى العشرة ملايين، هل جربت وزارة العمل أن تنحو مسارا آخر؟ مسارا لا ينعكس على زيادة تكلفة المعيشة على المواطن؟ ومن اطلاعي أجيب: لا.

مسؤولو وزارة العمل حرصوا على أن يكون هناك قرار يلزم كل وزارات الدولة والشركات شبه الحكومية بأن تكون عقودهم التشغيلية والصيانة تنفذ بمواطنين سعوديين فقط سيحل مشكلة البطالة الحالية والمخرجات الداخلة لسوق العمل لعدة سنوات قادمة ولن ينعكس على زيادة تكلفة المعيشة للمواطن وسيقلل من تحديات القطاع الخاص في النمو.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23994655

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

http://www.alriyadh.com/1622515